

## دور المصالحة الوطنية في عملية التحول الديمقراطي "دراسة حالة ليبيا"

\*أ. سامي جمعة الخالقي \*\*د. جمعة فكرون دخيل

## الملخص

تقدم عملية التحول الديمقراطي في ليبيا مؤشرات مهمة حول طبيعة الانتقال ودور المصالحة الوطنية وانعكاساتها على المدى الطويل. على الرغم من أن الانتقال إلى الديمقراطية قد اتخذ مسارًا عنيفًا، فإن النية المعلنة للسلطة الانتقالية كانت إقامة دولة ديمقراطية، وتبني الانتقال نحو الديمقراطية. لم يسلك التحول في الحالة الليبية إلى المسار التدريجي، بل كان ممكنًا فقط بعد انهيار نظام القذافي. أدت نتيجة تغيير النظام إلى فجوة أمنية وغياب مؤسسي، وبالتالي كانت العملية الانتقالية أقرب إلى إنشاء مؤسسات دولة جديدة بدلاً من إجراء إصلاحات لمؤسسات سابقة. بالنظر إلى أهمية الكشف عن الخلافات بين المكونات السياسية والاجتماعية، فإن استخدام العنف أثناء الصراع يؤكد على أهمية دور المصالحة الوطنية أثناء الانتقال نحو الديمقراطية، بالإضافة إلى ذلك فإن القوانين والقرارات التي تم اتخاذها خلال الفترة الانتقالية لم تعكس مشروعًا شاملاً للمصالحة الوطنية، وشكلت هذه القضية مخاطر وتحديات أدت إلى تعقيدات خلال العملية الانتقالية.

## المقدمة

يعد موضوع التحول الديمقراطي **Democratic Transition** من المواضيع المهمة التي حازت على اهتمام الدراسات السياسية، وازداد هذا الاهتمام بعد الاحداث التي شهدتها المنطقة العربية مع بداية عام 2011 وما تبعها من تطورات لتجارب دول مختلفة تراوحت بين النجاح والفشل في العديد منها. الحالة الليبية على وجه الخصوص تعكس تجربة مهمة على صعيد التحول الديمقراطي خاصة حينما يتعلق الامر بصعوبات او معوقات ذلك التحول. ان اشكالية التحول الديمقراطي في الحالة الليبية تعكس ابعادا متعددة، وعلى درجة عالية من التعقيد،

\* عضو هيئة تدريس كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة طرابلس -ليبيا

\*\* عضو هيئة تدريس كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة طرابلس -ليبيا

وهذا ربما يرتبط بالدرجة الاولى مع بداية عملية التحول الديمقراطي بدون وجود المقدمات الملائمة لها والتي من شأنها ان تجعل عملية التحول اكثر سهولة واقل تعقيدا.

مرت ليبيا ولا زالت تمر بصعوبات وعراقيل تواجه عملية التحول الديمقراطي منذ فبراير 2011. فمنذ الاطاحة بنظام القذافي وانتهاء حكمه فشلت الحكومات المتعاقبة في ارساء قواعد الديمقراطية وانهاء المراحل الانتقالية، نظرا للانشغال بالعديد من القضايا المستجدة التي فرضتها طبيعة المرحلة. ان تعدد المشاكل الامنية والاقتصادية والاجتماعية و السياسية ساهم في تشتيت الجهود الحكومية والتي كان من المفترض ان تكون موجهة لا نهاء المراحل الانتقالية وارساء دعائم نظام ديمقراطي.

أدت مسألة اللجوء الى استخدام العنف من قبل نظام القذافي ضد المتظاهرين الى تطورات قادة في نهاية المطاف الى تدخل خارجي قاد الى نهاية حكم القذافي وبداية مرحلة جديدة في الدولة الليبية، حيث كان هناك نوايا معلنه لتأسيس نظام ديمقراطي يحمي حقوق جميع الليبيين دون استثناء، ويؤسس لوجود تداول سلمي على السلطة. ان استخدام العنف في مراحل الحرب طرح العديد من المسائل المهمة بعد انتهائها من بينها مسألة المصالحة الوطنية، حيث تتجسد اهمية تلك المسألة في احتمالية كونها القاعدة الاساسية التي يمكن ان يبنى عليها نظام ديمقراطي ناجح. من هذا المنطلق يمكن القول بان المصالحة الوطنية يمكن ان تكون من المحددات التي يتوقف عليها نجاح او فشل الدولة في تحقيق التحول نحو الديمقراطية.

في الواقع يمكن القول ان التحديات او العراقيل التي واجهته وتواجه التحول الديمقراطي في الحالة الليبية تتسم بالتراكمية والتطور المستمر وتتداخل فيها متغيرات بعضها داخلي وبعضها خارجي. من الاهمية ضرورة تسلط الضوء على بعض المتغيرات الداخلية التي ربما لها تأثير على عملية التحول الديمقراطي في الحالة الليبية. ترتبط درجة التعقيد في عملية التحول الديمقراطي في الحالة الليبية بعدة عوامل، اهمها يتمثل في غياب شبه كامل لمؤسسات الدولة بعد الاطاحة بنظام القذافي، وأيضا عدم معالجة الاخطاء التي ارتكبت في السابق والتي بدورها تمهد الي تشكيل الاطار التوافقي الذي يمثل الارضية المشتركة التي ستبني عليها فلسفة الدولة الجديدة" المنشودة". وبالتالي من المهم الاشارة الى الحالة الليبية خاصة فيما يتعلق بمسألة التحول الديمقراطي والتي بدورها لم تأتي بناء على اصلاحات تدريجية في النظام العام للدولة وانما طرحت نتيجة لزوال النظام الاستبدادي وتهيئ الفرصة مع وجود نوايا معلنه لتأسيس نظام ديمقراطي.

لا يمكن فصل عملية التحول الديمقراطي في الحالة الليبية عن الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة داخل الدولة، وما يمكن ان تفرضه تلك الظروف من معطيات يمكن ان تغير في طبيعة معادلة التحول الديمقراطي المنشود، ان بناء الثقة على سبيل المثال بين المكونات الاجتماعية داخل الدولة قد يعد مفتاحا اساسيا لقبول التنوع السياسي داخل الدولة، طالما ان هذا الاخير لا يخدم الا المصالح المشتركة لتلك المكونات. وبالتالي فان الجانب الاجتماعي ربما يلعب دور مهم في عملية التحول الديمقراطي، في هذا السياق هناك من يشير الي انه "بعد انتهاء حكم القذافي الذي استمر اكثر من 40 عاما، اثبتت السلطات المؤقتة انها غير قادرة على تشكيل حكومة مستقرة، او معالجة المسائل الامنية المهمة او اعادة تشكيل المالية العامة للدولة او ايجاد اطار قابل للتطبيق للعدالة والمصالحة بعد الصراع" (Blanchard 2016). على صعيد اخر هناك من ناقش ان المجتمع المدني يعد شرطا اساسيا للتحول الديمقراطي، وانه في الحالة الليبية حتى اساسيات المجتمع المدني لم تكن موجودة وان وجدت فهي تعمل بشكل غير معن وذلك نتيجة لوجود نظام قمعي (Jason William 2012). بالإضافة الى ذلك هناك من ناقش العلاقة بين العدالة الانتقالية وبناء السلام من خلال دراسة كيف تفاعلت ممارسات العدالة الانتقالية في مرحلة ما بعد القذافي مع محاولات اوسع لا نشاء مؤسسات حكومية بعد انتهاء الصراع المسلح في 2011، وتوصل الى ان العدالة الانتقالية ادت الى احداث انقسام لان محاولات ابراز ممارسات العدالة الليبرالية المتمركزة حول الدولة كانت محدودة بسبب استهدافها لمؤسسات ضعيفة تقتصر الى الشرعية المحلية بالإضافة الى عدم قدرتها على التوفيق بين الاطر القيمية البديلة التي تتحدى الدولة الحديثة (Lamont Christopher 2016). ايضا، هناك من ناقش مسألة العدالة الانتقالية في مرحلة ما بعد القذافي من خلال التركيز على ثلاث اليات تتمثل تلك الاليات في: اولا العدالة الجنائية الجزائية، ثانيا التطهير بموجب قانون العزل السياسي الليبي ثالثا: العفو الممنوح للثوار بموجب القانون رقم 38، حيث توصل الى انه لم يتم استغلال هذه الاليات في اطار عملية بناء السلام الامر الذي ادى الى احباط بناء السلام في فترة ما بعد الحرب (Kersten Mark 2015). من جهة اخرى هناك من ناقش التحديات التي تواجه بناء الدولة في مرحلة ما بعد الثورة في ليبيا، حيث تتمثل تلك التحديات في: بناء المؤسسات السياسية، ارساء الامن، سحب الاسلحة وتأسيس جيش وطني ودور القبيلة في الجانب السياسي (El-katiri Mohammed 2012). على صعيد اوسع هناك من ناقش مسألة معوقات التحول الديمقراطي في الوطن العربي والذي ارجعه الى مجموعة من العوامل تتمثل في: اولا: عدم احترام النصوص الدستورية ثانيا: عدم احترام حقوق الانسان، ثالثا: محدودية حجم القوى

الاجتماعية الحديثة وادائها واعتبار القبيلة وحدة التنظيم الاجتماعي رابعا: غياب معارضة سياسية قوية بالإضافة الى القيود المفروضة على التعددية السياسية (عمر فرحاتي 2008، ص 142).

#### فرضية الدراسة

هذه الورقة تناقش طبيعة التحول الديمقراطي في الحالة الليبية، و ان مسألة نجاح او فشل تلك العملية قد يتوقف على وجود مصالح وطنية شاملة تقود الى بناء الثقة بين الليبيين، ومن ثم تمكن جميع الاطراف من تأطير رؤية مشتركة لبناء الدولة الحديثة. من هذا المنطلق فان هذه الورقة تطرح **فرضيتان اساسيتان** بينما تتمثل **الفرضية الاولى:** في ان التحول الديمقراطي في ليبيا ذو طبيعة خاصة تتطلب وجود مصالح وطنية، تتجسد **الفرضية الثانية:** في ان عدم وجود رؤية متكاملة فيما يتعلق بالمصالحة الوطنية يتحقق من خلالها صياغة رؤية مشتركة لطبيعة وماهية الدولة الحديثة، له تأثير مهم فيما يتعلق بتعقيد او تبسيط عملية التحول الديمقراطي في الحالة الليبية على المدى الطويل.

#### مشكلة الدراسة

تطرح مسألة صعوبة تخطي المرحلة الانتقالية وطول امدها العديد من التساؤلات عن طبيعة التحول الديمقراطي في الحالة الليبية وعن العناصر المهمة التي يمكن ان يكون لها دور مهم وفعال في نجاح او فشل ذلك التحول يمكن تلخيصها في التالي:

1\_ ماهي طبيعة التحول الديمقراطي في الحالة الليبية؟ وكيف تتحدد اهمية المصالحة الوطنية في ضل ذلك التحول؟

2\_ ماهو تأثير مسألة المصالحة الوطنية على مسار التحول الديمقراطي في الحالة الليبية ؟ وما هي اهمية معاينة مسألة وجود او عدم وجود مصالح وطنية شاملة وفاعلة وما الذي ترتب على ذلك من انعكاسات على عملية التحول في الحالة الليبية؟

#### منهجية الدراسة

تجدر الاشارة الى ان هذه الدراسة تعتمد في الاساس على منهج دراسة الحالة، بالإضافة الى المنهج التحليلي والمنهج الوصفي في سياق تتبعها لظاهرة المصالحة في عملية التحول الديمقراطي من خلال محاولة تفسير العلاقة بين المتغيرات والتأثيرات المحتملة لتلك العلاقة على عملية التحول الديمقراطي في الحالة الليبية.

### أهمية الدراسة

تتلخص أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه المصالحة الوطنية في عملية التحول الديمقراطي في الحالة الليبية والذي قد يتحدد وفقاً لذلك الدور مسار التحول الديمقراطي بالنجاح أو الفشل، حيث إن طول أمد المراحل الانتقالية في الحالة الليبية وصعوبة تجاوزها وتأسيس دولة ديمقراطية مستقرة يدل على وجود خلل في إمكانية الوصول إلى صيغة توافقية حول طبيعة تلك الدولة، والذي بدوره يدل على أهمية معالجة الدور الذي تلعبه المصالحة الوطنية في تجسير التواصل وتجاوز الخلافات ونسيان الآلام المرتبطة بالماضي والتوصل إلى رؤية توافقية يمكن أن تشكل قاعدة تبني عليها الدولة الديمقراطية المنشودة من جهة، وما يمكن أن يشكله غياب المصالحة الوطنية الفاعلة من تدهور لمسار التحول الديمقراطي وصعوبة تجاوز المراحل الانتقالية.

### تقسيم الدراسة

تتألف هذه الدراسة من فصلين دراسيين حيث يتمحور الفصل الأول حول مفهوم التحول الديمقراطي وطبيعة ذلك التحول في الحالة الليبية وهو بدوره ينقسم إلى مجموعة من المباحث حيث يتناول المبحث الأول مفهوم التحول الديمقراطي بشكل عام بينما يركز المبحث الثاني على أنماط ومراحل التحول الديمقراطي ويسلط المبحث الثالث الضوء على خصوصية وطبيعة التحول الديمقراطي في الحالة الليبية. يركز الفصل الثاني على مفهوم المصالحة الوطنية ودورها في عملية التحول الديمقراطي وهو ينقسم إلى مجموعة من المباحث، حيث يركز المبحث الأول على مفهوم المصالحة بشكل عام والمصالحة الوطنية على وجه الخصوص في إطار المقاربة النظرية، بينما يناقش المبحث الثاني المصالحة الوطنية في الحالة الليبية على الصعيد السياسي. المبحث الثالث بدوره يهتم بدراسة واقع المصالحة الوطنية في الحالة الليبية وانعكاساتها على عملية التحول الديمقراطي.

### الفصل الأول: مفهوم التحول الديمقراطي وطبيعة التحول في الحالة الليبية

#### المبحث الأول : مفهوم التحول الديمقراطي

تعد مسألة التحول الديمقراطي من الظواهر الرائدة التي حازت على اهتمام الدراسات السياسية حيث ارتبطت تلك الدراسات بموجات التحول الديمقراطي في العديد من المناطق في العالم عبر فترات زمنية مختلفة، وترتبط تلك المسألة بالانتقال من الأنظمة الاستبدادية والتي تتصف بانعدام المشاركة السياسية، غياب التعددية السياسية، عدم وجود تداول سلمي على السلطة، وعدم احترام حقوق الإنسان، إلى أنظمة ديمقراطية تتسم بالمعنى المقابل للصفات السابق ذكرها. هناك من يعرف التحول الديمقراطي بأنه "الفترة الممتدة بين انهيار النظام الاستبدادي وإنجاز أول

انتخابات ديمقراطية وطنية" (Bermeo Nancy 1999-P6). يمكن القول ان مرحلة التحول الديمقراطي تمتد من انهيار او انتهاء حكم نظام استبدادي الى تأسيس نظام ديمقراطي، وهي بهذا المعني فان التحول الديمقراطي يجسد مرحلة يتم فيها اعداد الاسس اللازمة التي تضمن الوصول الى تأسيس نظام ديمقراطي وترسيخ القيم الديمقراطية. في هذا السياق هناك من يعرف التحول الديمقراطي بأنه "عملية تدريجية تتحول اليها المجتمعات عن طريق تعديل مؤسساتها السياسية واتجاهاتها من خلال عمليات واجراءات شتى ترتبط بطبيعة الاحزاب السياسية وبنية السلطة التشريعية ونمط الثقافة السياسية السائدة وشرعية السلطة السياسية" (مسعود مقدود\_2020، ص102). وهناك من يعرف التحول الديمقراطي بأنه "انتقال من حالة نظام حكم يتسم بالاستبداد والشمولية أو البوليسية أو المركزية المطلقة وخلافه، إلى نظام ديمقراطي شكلاً ومضموناً، بمعنى آخر حدوث تغيرات ايجابية تشمل المستويات الاجتماعية والثقافية والسياسية، تؤدي إلى تغير في نظام الحكم وانتقاله من نظام حكم شمولي، إلى نظام حكم ديمقراطي، يتسم بالمشاركة السياسية، والتداول السلمي على السلطة مع ضمان الحريات العامة، وقدرة مؤسسات المجتمع المدني على أن تلعب دوراً مؤثراً في كافة القرارات التي تتعلق بالدولة والمجتمع المحلي" (شفيق احمد2014، صص 35-36). وفقا لهذا التعريف فان عملية التحول الديمقراطي ترتبط بالعديد من المتغيرات الاجتماعية والسياسية والثقافية التي لها تأثير في عملية التحول حيث ان التغيرات الايجابية في تلك المتغيرات تؤدي بالضرورة الى نجاح عملية التحول وتعزيز التوجه نحو الديمقراطية. على صعيد اخر فهناك من يعرف التحول الديمقراطي بأنه لحظة محددة يقوم فيها النظام بقفزة نوعية في مستويات الديمقراطية، اما من نظام استبدادي الى ديمقراطية انتخابية او من نظام شبه أوتوقراطي الى نظام اكثر ديمقراطية. (McFaul, Michael, Amichai 2007) كما انه هناك من يعرف التحول الديمقراطي بأنه "مجموعة من المراحل المتميزة تبدأ بزوال النظم السلطوية يتبعها ظهور ديمقراطيات حديثة تسعى لترسيخ نظمها، وتعكس هذه العملية إعادة توزيع القوة بحيث يتضاءل نصيب الدولة منها لصالح مؤسسات المجتمع المدني بما يضمن نوعاً من التوازن بين كل من الدولة والمجتمع، بما يعني بلورة مراكز عديدة للقوى وقبول الجدل السياسي" (وهيبة صالحى 2015 ص 12). تأسيساً على ما تم طرحه يمكن تعريف التحول الديمقراطي بأنه "عملية مرحلية تهدف الى تهيئة الظروف واتباع الخطوات اللازمة لإعادة بناء النظام العام او بعض اجزائه داخل الدولة على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي وذلك لغرض استبدال نظام استبدادي يعكس مصالح ضيقة باخر ديمقراطي يعكس ويجسد المصالح المشتركة بشكل يتماشى مع القيم الديمقراطية المتعارف عليها ويساعد على تعزيزها".

## المبحث الثاني: أنواع ومراحل التحول الديمقراطي

### أولاً: أنواع التحول الديمقراطي

تجدر الإشارة الى ان هناك نوع من التعقيد مرتبط بمسألة للتحول الديمقراطي وهذا يرجع الى عاملين، الاول يتمثل في اختلاف طبيعة الانظمة السياسية التي حدث فيها التحول الديمقراطي بينما ينعكس الثاني في صعوبة قياس الديمقراطية في حد ذاتها في كل دولة على حده. فالتحول الديمقراطي من حيث الطبيعة والكيفية يختلف من دولة الى اخرى، في هذا السياق هناك من ميز بين ثلاث اشكال او انواع للتحول الديمقراطي تتمثل في اولاً: التحول الديمقراطي عن طريق الاصلاح وذلك استجابة لظروف تستوجب التخلي عن النظام القديم واحداث نوع من التغيير الايجابي وتبني التوجه نحو الديمقراطية. ثانياً: التحول الديمقراطي بنمط الاحلال وهو يتمثل في استبدال نظام قائم عن طريق الاعتصامات والعصيان المدني نتيجة لانسداد قنوات التواصل بين النظام والمعارضة. ثالثاً: التحول الديمقراطي عن طريق التفاهم ويحدث هذا النمط عندما يكون هناك توافق في الآراء بين الحكومة والمعارضة عن ضرورة استبدال النظام القائم والتوجه الى انشاء نظام جديد يتماشى مع القيم الديمقراطية. رابعاً: ترسيخ الديمقراطية والتي تتمثل في ترسيخ الممارسة الديمقراطية حتى تصبح تقليداً متداولاً ومتعارفاً عليه (مبروك كاهي 2016). تأسيساً على ما سبق يمكن ان نستنتج ان "عملية استبدال نظام قديم باخر جديد يختلف عنه كلياً او جزئياً عن طريق الانماط السابق ذكرها تشير الى وجود نوعين من التحول، حيث يمكن ان يكون الانتقال الديمقراطي سلمياً وذلك من خلال استخدام الوسائل والطرق السلمية على نقيض ذلك قد يكون التحول عنيفاً وذلك عندما يعمد النظام او المعارضة او كلاهما لاستخدام ادوات العنف".

### ثانياً: مراحل التحول الديمقراطي

تتفاوت الانظمة السياسية في درجة تبنيها للديمقراطية بل ان بعضاً منها توصف بالاستبداد الصرف، هذا الطرح ربما يشير الى وجود نوع من الاختلاف في توصيف مراحل التحول الديمقراطي او ربما صعوبة الوصول الى نتائج يمكن تعميمها حينما يرتبط الامر بتحديد مراحل التحول الديمقراطي. ان ادبيات الدراسات السياسية المتعلقة بمراحل التحول الديمقراطي تزخر بالعديد من التصنيفات لمراحل التحول الديمقراطي وهذا يرتبط في المقام الاول بتفاوت درجات الديمقراطية من جهة او ربما يرتبط بتبني الديمقراطية من عدمه في الدول التي شهدت تحول من جهة اخرى. في هذا السياق يمكن ان تتبنى الدول تغييراً في درجة تبنيها للديمقراطية وبالتالي تنتقل الى ان تصبح اكثر ديمقراطية او تنتقل من نظام شبه اوتوقراطي الى نظام ديمقراطي، على النقيض من ذلك قد يتحول النظام

الاستبدادي الى نظام ديمقراطي او قد يضل استبدادي او يصبح اكثر استبدادا بناء على نجاح او فشل عملية التحول الديمقراطي. في هذا السياق هناك من يشير الى ان "أهمية عمليات الانتقال والتحول من نظام استبدادي إلى الديمقراطية تكمن في عدم اليقين حيث انه على الرغم من أن النتيجة المرجوة للجماعات التي تدفع باتجاه التغيير قد تكون نظامًا ديمقراطيًا، إلا أن مثل هذه الأهداف لا تتحقق دائمًا لأن المراحل الأولى من عملية الانتقال بأي حال من الأحوال لا رجعة فيها. قد يتم إلغاء التحرير الأولي لنظام ما وفرض نظام أكثر قسوة بدلاً من النظام السابق، أو قد تكون النخبة في النظام القديم قوية بما يكفي لإملاء مسار الانتقال، وتؤدي إلى نتيجة شكل من أشكال الحكم الاستبدادي مع حريات محدودة وديمقراطية غير مدعمة بدرجة كبيرة من القيود". (Leonardo Pataccini 2017 P 7)

على اي حال يمكن القول ان نوع التحول الديمقراطي الذي تمت الاشارة اليه سابقا والمتمثل في طبيعة التحول الديمقراطي في حد ذاته سواء كان سلميا او عن طريق العنف يعتبر من المحددات المهمة التي يمكن من خلالها تحديد مراحل التحول الديمقراطي في كل نوع. في هذا الاطار يمكن التمييز بين فئتين من فئات مراحل التحول الديمقراطي وهي كالآتي:

#### أولاً: مراحل التحول الديمقراطي السلمي

ان التوافق الناتج عن ايجاد ارضية مشتركة او رؤى مشتركة بين النظام والمعارضة يعد عاملا مهما وله تأثير بالغ على نجاح التحول الديمقراطي، بعكس الحال عندما يكون التحول الديمقراطي نتيجة تصادم واستخدام لوسائل غير مشروعة مثل الانقلابات العسكرية والثورات التي تلجا لاستخدام العنف. التحول الديمقراطي السلمي عادة يشير الى وجود نوع من التقاهم بين اطراف معادلة التحول، وهذا التقاهم بدوره يبنى بوجود تصور مشترك حول التحديات التي تواجه بناء الدولة الحديثة "المنشودة" وبالتالي بداية التحول تكون بوجود قناعة ذاتية لدى النظام والمعارضة او عن طريق ضغوطات للمعارضة على النظام بحتمية تجاوز النظام الحالي والحاجة الى تأسيس نظام جديد يتماشى او اكثر تماشيا مع القيم الديمقراطية. في هذا السياق هناك من يصنف مراحل التحول الديمقراطي الى ثلاث مراحل:

1. مرحلة انهيار النظام، ثانيا: مرحلة التحول الديمقراطي ثالثا: مرحلة تدعيم الديمقراطية. (Antonio Castillo 2006) ان مرحلة انهيار النظام التي اشار اليها /نتونيرو لا تعطي وصف دقيق لمرحلة من مراحل التحول الديمقراطي السلمي، فاذا انطلقنا من حقيقة ان التحول الديمقراطي يمكن ان يتم بطريقة سلمية فانه لا يعني بالضرورة انهيار النظام، ربما عملية التحول قد تبدأ بإجراء تغييرات او اصلاحات جزئية في النظام وليس بالضرورة ان ينهار ويزول

بشكل كامل. ان التحول الديمقراطي السلمي يتطلب في اضعف الحالات وجود نوع من التفاعل بين النظام والمعارضة ينعكس هذا التفاعل في وجود نوع من المطالب لدى المعارضة ودرجة من الاستجابة من قبل النظام وتكون عملية التفاعل محكومة ومؤطره باستخدام الوسائل والطرق السلمية التي لا تؤدي بأي شكل من الاشكال الى حدوث العنف. في هذا السياق يمكن تحديد مراحل التحول الديمقراطي السلمي في التالي:

**أ: مرحلة تكون او ظهور المعارضة:** تبدأ هذه المرحلة عندما يكون هناك رفض لبعض ممارسات نظام الحكم الغير ديمقراطي، ويقود هذا الرفض الى تشكيل معارضة سياسية لها مطالب تمكنها من الوصول الى السلطة وذلك من خلال تعديل او اصلاح النظام العام اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا بحيث تقود في نهاية المطاف الى تشكيل رؤية جديدة حول ضرورة اصلاح او تعديل النظام القائم بحيث يصبح اكثر تماشيا مع التوجه نحو الديمقراطية.

**ب : مرحلة المطالبة بإصلاح النظام (التوجه نحو الديمقراطية):** ان مرحلة التحول الديمقراطي السلمي ترتبط بشكل جذري مع بداية التفاعل بين المعارضة والنظام. حيث تدفع المعارضة بضرورة ان يصبح النظام اكثر تماشيا مع الديمقراطية. ان درجة استجابة النظام لتلك المطالب ودرجة القبول بتحكيم قواعد الديمقراطية تعتبر من المحددات الأساسية لطبيعة التحول الديمقراطي السلمي وايضا يتوقف عليها امكانية نجاحه من عدمه.

ان استجابة النظام لمطالب المعارضة والقبول بان تلك المطالب شرعية عادة ما ترتبط بتفهم النظام لضرورة اجراء بعض التغييرات للتكيف مع المتغيرات الجديدة وضمان استمراريته بنهج مختلف والحفاظ على بقائه. وبالتالي فان الاستجابة للضغوطات او المطالب الداخلية لإصلاح النظام تعني بالضرورة اتخاذ النظام لقرار التحول والذي بدوره قد يترتب عليه وجود مؤسسات النظام الاستبدادي بالإضافة الى مؤسسات النظام الديمقراطي جنباً الى جنب وهذا بالضرورة يقود في نهاية المطاف الى تقاسم السلطة وولادة توجه نحو الديمقراطية من خلال تغيير الية ممارسة السلطة (صالح، 2015، ص 18).

**ج: مرحلة ترسيخ الديمقراطية Democratization:** ان التفاعل بين المعارضة والنظام في ضل وجود استجابة لدى الاخير لمطالب المعارضة تدخل مرحلة التحول الديمقراطي حيز التنفيذ ويصبح هناك سعي لا رساء الديمقراطية، وذلك من خلال الاليات الممكنة مثل اعادة تشكيل مؤسسات الدولة بحيث تصبح ديمقراطية، العمل على نشر الثقافة الديمقراطية التي بدورها تساهم في تعزيز القيم الديمقراطية.

"يتم تدعيم النظام الديمقراطي بتخلي النظام الجديد عن المؤسسات الموروثة عن النظام السلطوي القديم، وفي نفس الوقت بناء مؤسسات جديدة تفرز القواعد الديمقراطية، كذلك السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية من خلال

إخضاع الجيش وأجهزته لسيطرة الرئاسة المدنية المنتخبة، هي مسائل من شأنها تحقيق الدعم والتماسك الديمقراطي" (بلعور 2010، ص 27).

## 2. مراحل التحول الديمقراطي غير السلمي

ان تفاعل النظام مع المعارضة ان لم يتضمن درجة معينة من المرونة فمن الممكن ان يلجا احد الطرفين الى استخدام وسائل يمكن ان تؤدي الى حدوث العنف، باستثناء الانقلابات العسكرية حيث انها نادرا ما تسعى لاحداث تحول ديمقراطي بل تسعى في الغالب الى ارساء نظام استبدادي وهدفها لا يتعدى الوصول الى السلطة، فان الثورات التي يتم فيها اللجوء لاستخدام العنف ماهي الا نتيجة للانغلاق السياسي التي تسبب به النخبة سواء على مستوى النظام او المعارضة. في هذا السياق هناك من يشير الى ان "التحول الديمقراطي ليس بالضرورة عنيفا بالطبيعة. في الواقع، العنف يبرز فقط في الدول التي تعرضت فيها الديمقراطية للتخريب او الانهيار او لم تظهر بها اساسا". (Obadare Ebenezer 1999 P-9) ان المشاكل المترتبة على استخدام العنف تخلق العديد من الترسبات التي من شأنها ان تعرقل التحول الديمقراطي او تقلل من فرص نجاحه على عكس الانتقال الديمقراطي السلمي والذي بدوره يأتي نتيجة تفاعل ادي الى ايجاد تصور مشترك او على الاقل ارضية مشتركة بين النظام والمعارضة حول طبيعة المرحلة الانتقالية ومتطلباتها. من هذا المنطلق من الواجب التدليل على اختلاف مراحل التحول الديمقراطي العنيف عن التحول الديمقراطي السلمي، حيث يترتب على الاول مشاكل على الصعيد الاجتماعي والسياسي والاقتصادي بينما يحدث الثاني بناء على وجود تفاهمات مسبقة ساهمت في تشكيل رؤية مشتركة حول طبيعة المرحلة الانتقالية في الدولة. على عكس التحول الديمقراطي السلمي فان التحول الديمقراطي العنيف يبدأ اذا ما نجحت المعارضة في الاطاحة بالنظام الغير ديمقراطي القائم وفي هذا الاطار فان التحول الديمقراطي العنيف يمر بثلاث مراحل :

### أ: مرحلة انهيار النظام

ان انهيار النظام السياسي لا يعني بالضرورة انهيار الدولة، فالنظام السياسي يمثل جزءا من الدولة ولا يعكسها بشكل كامل. ان التأثير الذي يتركه انهيار النظام في الانتقال الديمقراطي العنيف يرتبط في المستوي الاول بقوة مؤسسات الدولة. فكلما كانت هذه الاخيرة متواجدة واكثر قوة وتماسكا كانت التأثيرات السلبية لانهيار النظام اقل خطورة على عملية التحول الديمقراطي بشكل خاص وعلى الدولة بشكل عام. هذا لا يعني ان وجود مؤسسات

قوية له علاقة طردية بنجاح عملية التحول الديمقراطي ولكن وجود مؤسسات قوية يعد عاملاً مساعداً لتهيئة الظروف الملائمة للسلطات الانتقالية لإنجاح التحول الديمقراطي إذا ما توافرت النوايا الصادقة لذلك.

#### ب: مرحلة ما بعد انهيار النظام و معالجة مخلفات استخدام العنف

في هذه المرحلة وبعد انهيار النظام القديم عادة ما تتولى سلطات انتقالية محددة قيادة المرحلة لفترة مؤقتة، من أهم سمات هذه المرحلة حدوث تغييرات جوهرية في المناصب القيادية وعادة ما تسند إدارة الدولة لأشخاص ينتمون إلى المعارضة. مع افتراض أن المعارضة تهدف في الأساس إلى تحقيق تحول ناجح نحو الديمقراطية. فإن هذه المرحلة تعد بداية لتوقف استخدام العنف وإعادة النظر في مؤسسات الدولة وتكييفها بالشكل الذي يتماشى مع توطين الديمقراطية ويساهم في معالجة المشاكل الحاصلة نتيجة لدخول الدولة في دوامة العنف. أن اللجوء لاستخدام العنف سواء من قبل النظام أو المعارضة يترتب عليه العديد من المشاكل الاجتماعية والأمنية والسياسية. في هذه المرحلة وبعد انتهاء العنف قد لا يوجد تفاهم أو رؤية مشتركة أو حتى تصور عام حول النظام العام للدولة بين الموجودين في السلطة والذين هم الغالب ينتمون إلى المعارضة سابقاً من جهة وممثلي النظام السابق من جهة أخرى. هذا الأمر يطرح إشكالية فيما يتعلق بإمكانية نجاح التحول الديمقراطي بدون اتفاق مشترك أو على الأقل رؤية مشتركة بين المكونات الاجتماعية والسياسية حول طبيعة الدولة المقبلة والضمانات التي يمكن توفيرها لضمان حقوق وحريات تلك المكونات. لا شك أن مرحلة ما بعد الصراع تعد المرحلة الأساسية لتحديد اتجاه بوصلة التحول الديمقراطي وتحديد إمكانية نجاحه من عدمه مرتبط أساساً بمعالجة مخلفات مرحلة الصراع.

#### ج: مرحلة ارساء قواعد الديمقراطية

يتوقف نجاح ارساء قواعد الديمقراطية بدرجة مباشرة على نجاح السلطات الانتقالية في معالجة مخلفات استخدام العنف وكذلك الوصول إلى رؤية مشتركة بين المكونات الاجتماعية والسياسية حول طبيعة الدولة المنشودة في مراحل سابقة. غالباً ما يرتبط الانتقال الديمقراطي العنيف بالنظم التي لم تعرف أي شكل من أشكال الديمقراطية وبالتالي تفتقر الدول التي يوجد بها ذلك النوع من الانظمة إلى أبسط أدوات الديمقراطية التي بدورها تعكس القاعدة الأساسية التي تمارس عليها الديمقراطية. "تتطلب عملية التحول الديمقراطي ثلاث آليات، الأولى هي آلية تجسيد أصل السلطة عن طريق العملية الانتخابية، والثانية هي آلية ممارسة السلطة بواسطة التداول السلمي، والثالثة آلية توازن السلطة بالفصل بين السلطات" (صالح، 2015، ص 18). أن قواعد الديمقراطية التي تدل عليها تلك

الاليات تتمثل في اولا: التأكيد على مسألة الشرعية والمتمثلة في ضرورة حصول المترشحين على السلطة على القبول والاختيار لشغلها عن طريق صناديق الانتخاب. ثانيا: التأكيد على اهمية الانتخابات كقاعدة قانونية تنظم عملية التداول السلمي على السلطة، واخيرا التأكيد على ضرورة تجزئة السلطة والفصل بين السلطات على نقيض ما هو متعارف عليه في الانظمة الاستبدادية حيث يتم الجمع بين السلطات في يد القائمين على الحكم. ان مرحلة ارساء تلك القواعد في التحول الديمقراطي العنيف تعد من اكبر التحديات التي تواجه السلطة الانتقالية خاصة اذا لم تعرف الدولة في السابق اي شكل من اشكال الممارسة الديمقراطية.

### المبحث الثالث: خصوصية و طبيعة التحول الديمقراطي في الحالة الليبية

ان طبيعة التحول الديمقراطي في الحالة الليبية تعكس الكثير من التعقيد والتداخل بين المتغيرات الداخلية والخارجية التي ساهمت في تشكيل تلك الحالة. فالتحول الديمقراطي لم يأخذ طابع التدرجية في الحالة الليبية وانما كان نتيجة لموجة الثورات التي حصلت في بعض البلدان العربية والتي لم تكن ليبيا استثناء منها. ان طبيعة التحول الديمقراطي في الحالة الليبية سرعان ما اخذت الطابع العنيف وتحولت الى صراع مسلح بين قوات المعارضة والنظام السابق وانتهت بانهايار النظام والذي بدوره خلف فجوة كبيرة تشكلت بداخلها العديد من التحديات الامنية والسياسية والاجتماعية يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- انتشار السلاح وعدم احتكار ادوات العنف من قبل الدولة وعدم السيطرة على الحدود.
- ضعف النسيج الاجتماعي وحدوث انقسامات اجتماعية نتيجة استخدام العنف.
- غياب الثقافة الديمقراطية.
- اعادة بناء مؤسسات الدولة بما يتماشى مع متطلبات التحول نحو الديمقراطية.

على النقيض من الاوضاع الطبيعية للتحول الديمقراطي في اي دولة فان الحالة الليبية تشكل استثناء واضحا فيما يتعلق بخصوصية طبيعة التحول الديمقراطي حيث كثرة المشاكل وقلت الادوات التي تساعد على حلها. على الرغم من ذلك فان التحول الديمقراطي في بدايته شكل رؤية ايجابية فيما يتعلق بإمكانية نجاحه حيث ان "المرحلة الانتقالية كانت من اهم التحديات التي تطلب تنظيمها بموجب نص اتفقت عليه القوى السياسية المتصدية لاسقاط النظام والتي اكتسبت شرعيتها من المجالس البلدية التي تم تشكيلها في المناطق التي سيطرت عليها قوات المعارضة، فبموجب الاعلان الدستوري الذي اصدره المجلس الوطني الانتقالي في الثالث من اب/ اغسطس 2011 جرى تنظيم المرحلة الانتقالية الى حين استكمال مؤسسات الدولة وصدر الدستور الدائم المنتظر، يعد الاعلان

الدستوري تعهدا من المجلس الوطني الانتقالي (السلطة السيادية والقانونية)، باتباع اجراءات قانونية ضمن جدول زمني محدد للمرحلة الانتقالية لا قامة نظام سياسي ديمقراطي مبني على التعددية السياسية والحزبية ابتداء من اعلان نهاية النظام السابق وحتى صدور الدستور الدائم" (أمنة علي 2013، ص 244). بالرغم من عدم تهيئ الظروف الموضوعية لنجاح التحول الا ان الالتزامات او خارطة الطريق التي تم توضيحها في الاعلان الدستوري كانت تؤكد على نية انشاء نظام ديمقراطي تسوده قيم المواطنة والعدالة والمساواة وتحريم الظلم والاستبداد والطغيان وانجاز دستور دائم للبلاد يحترم ويعزز قيم الديمقراطية ويصون حقوق الانسان وحرياته الاساسية. ان التحول الديمقراطي في الحالة الليبية لم يكن ممكنا الا بعد انهيار النظام السابق والذي بدوره اعتمد على ادارة الدولة عن طريق ما يعرف بالطريقة السلطانية القائمة على حرية التصرف والحكم الذاتي حيث اوجد هيكلية امنية وسلسلة من الاوامر بما يتماشى مع رغبته في ادارة الدولة. (Stepan Alfred, and Juan J. Linz 2013) في ضل هذا النوع من الانظمة تتضاءل إمكانية حدوث تحول ديمقراطي سلمي وهو ما حدث بالفعل. وبالتالي ارتبط انهيار النظام وزواله بانهيار المؤسسات التابعة له واصبح هناك مسائل مطروحة وتحتاج الى معالجات مستعجلة لانجاح التحول الديمقراطي غير ان هذه المسألة جعلت طبيعة التحول الديمقراطي في الحالة الليبية تتسم بنوع من الخصوصية حيث اصبحت مرحلة التحول الديمقراطي اقرب من حيث الوصف الى مرحلة اعادة بناء الدولة من جديد. ان غياب الاطار التكميلي في تلك المرحلة كان واضحا وجليا، فالمرحلة لا تحتاج الى اجراء اصلاحات دستورية وانما تحتاج الى صياغة دستور جديد أيضا عندما يأخذ الامر قياسا فالمرحلة لا تحتاج الى تغيير في فلسفة او هيكلية المؤسسة العسكرية وانما تحتاج الي اعادة تأسيس جيش وطني او مؤسسة عسكرية وطنية وادماج التشكيلات العسكرية داخلها لكي تصبح اداة للنظام بدلا عن الفوضى. وبالتالي فان مرحلة ما بعد انهيار النظام هي مرحلة يمكن وصفها بمرحلة اعادة بناء الدولة في مرحلة مبكرة، فغياب المؤسسات الامنية و المصالحة الوطنية، وانهاء مسألة الانقسام المجتمعي تأتي في مراحل سابقة عن التحول الديمقراطي، بل ربما نجاح هذا الاخير يتوقف على حضورها. "ما يبدو واضحا خلال مرحلة التكوين هو ان ليبيا تعد كيانا اجتماعيا قبل ان تكون كيانا سياسيا، كيانا تلعب فيه القبائل والتحالفات والعلاقات الاجتماعية دورا حيويا في حفظ الاستقرار والسلم المجتمعي وفي تحديد ملامح الدولة الجديدة".

(Grifa, Moussa 2012-p3) وهذا ربما يطرح سؤال عن طبيعة السلطة السائدة في مرحلة ما بعد انهيار النظام في مراحل مبكرة حيث يمكن وصفها في ضل انعدام المؤسسات الامنية في بداية نجاح الثورة انها لم تتعدى مفهوم السلطة الادبية للنخبة السياسية والتي كانت مستمدة من خلال قنوات اجتماعية بحثه حيث سلطان الدولة في تلك

الأونة كان محدود جدا وفي اضعف حالاته، نظرا للانهيال الحاصل ليس للنظام فقط وإنما امتد ليشمل المؤسسات التي يمكن من خلالها ان تعمل الدولة بطريقة أكثر فعالية. من هذا المنطلق فإن مرحلة التحول الديمقراطي التي بدأت بانهيال النظام السابق هي في الأساس تمثل بداية لتأسيس الدولة الديمقراطية التي يطمح اليها الليبيون. وهي تتجاوز المفهوم العام للتحول الديمقراطي من حيث العمق. فإذا كان أساس عملية التحول الديمقراطي الانتقال من الاستبداد الى حكم أكثر ديمقراطية فإن الحالة الليبية تطرح ضرورة معالجة المسائل الناتجة عن ذلك التحول والتي بدورها شكلت تراكمات مستمرة وخلافات بين مكونات المجتمع من شأنها ان تؤدي الى تعثر بناء دولة تعكس قيما ديمقراطية مبنية على التوافق وخدمة ورعاية المصالح المشتركة لتلك المكونات. وبالتالي من المهم تسليط الضوء على مسألة مهمة في عملية التحول الديمقراطي في الحالة الليبية الا وهي مسألة المصالحة الوطنية كخطوة مهمة قد يتوقف عليها نجاح او فشل عملية التحول الديمقراطي.

### الفصل الثاني: مفهوم المصالحة الوطنية ودورها في عملية التحول الديمقراطي

#### المبحث الاول: مفهوم المصالحة والمصالحة الوطنية "مقاربة نظرية"

في البداية من الاهمية استجلاء مفهوم المصالحة بشكل عام والمصالحة الوطنية بشكل خاص واستكشاف الابعاد التي يشملها هذا المفهوم، فطيلة العشر سنوات السابقة يتردد مصطلح المصالحة الوطنية من قبل الساسة وفي وسائل الاعلام دون ان يكون لهذا المصطلح معنى واضح. "مصطلح المصالحة يستخدم للإشارة الى عملية او نتيجة او هدف. المصالحة كنتيجة هي تحسن في العلاقات بين الاطراف التي كانت في السابق على خلاف مع بعضها البعض. ان طبيعة ودرجة التحسن المطلوب للتأهل كمصالحة لأي سياق معين هي مسألة خلافية بين المنظرين، وهذا يعني الى حد ما ان الطرفين يمكن اعتبارهما متصالحيان فقط اذا كانت علاقتهما المستقبلية الافضل ناتجة من تعاملهما بشكل مرضي مع الارث العاطفي، المعرفي او المادي للماضي. بينما نتيجة المصالحة موجهة نحو مستقبل يتميز بعلاقات سلمية وعادلة، فان عملية المصالحة عادة توجه نحو المشاعر السيئة المستمرة او الشكوك او الاضرار التي خلفتها الصراعات والظلم في الماضي". (Radzik and Murphy 2015-P1) في هذا السياق فان المصالحة تستهدف القضاء على جميع مخلفات الصراع النفسية والمادية المرتبطة بالماضي وضمنان عدم تأثيرها السلبي على علاقة الاطراف المستقبلية. بهذا المعنى فان المصالحة تعد الخط الفاصل الذي يمكن من خلاله القضاء على الامور التي من شأنها تعكير تلك العلاقة والناتجة اساسا عن فترة الصراع بين الاطراف في الماضي. وبالتالي فهي موجهة نحو تضييد الجراح الناتجة عن الصراعات والتي يمكن ان يتسبب اهمالها في عدم حدوث تعايش سلمي

بين اطراف ذلك الصراع لمدة طويلة. ان التركيز على مفهوم المصالحة يستوجب توضيح معنى المصالحة الوطنية على نحو ادق، حيث ان هذه الاخيرة هناك من يعرفها بانها: "عملية التوافق الوطني على اساسها تنشأ علاقة بين الاطراف السياسية والمجتمعية قائمة على التسامح والعدل وازالة اثار صراعات الماضي لتحقيق التعايش السلمي بين اطياف المجتمع مما يضمن الانتقال الصحيح للديمقراطية من خلال اليات متعددة وفق مجموعة من الاجراءات". (عبد الهادي 2019، ص 31) كما ان المصالحة الوطنية تعرف من الناحية الاجرائية بانها "صيغة تفاهم بين ابناء الوطن الواحد للوصول الى برنامج متفق عليه لانقاذ الوطن من ازمته ووضعه على الطريق الصحيح" (سارة عبد الله 2019 ص 5). على صعيد اخر هناك من يعرف المصالحة الوطنية بانها "مرحلة يشعر فيها اطراف النزاع بضرورة معالجة التناقضات بطرق سليمة بدلا من المواجهة العنيفة" (عائشة عمر 2019، ص 8). في هذا الاطار يمكن القول ان المصالحة الوطنية هي عملية تهدف الى تشكيل راي عام متوازن ومستتير بين ابناء الوطن الواحد، قائم على التسامح والعدل ونبذ العنف والتعصب في المستقبل من خلال معالجة اثار الصراعات في الماضي وما نتج عنها من اثار مؤلمة سواء كانت على مستوى الارث العاطفي او على صعيد الضرر المادي. في هذا السياق يمكن القول ان التجارب المؤلمة والاحداث المؤسفة الناتجة في فترة الصراع الماضي تحمل في طياتها دلالة رمزية مهمة على العنف والتعصب وما يشكله من خطورة على الوطن والعيش المشترك بين مكوناته. في هذا الجانب هناك من يطرح مسألة الذاكرة "الجمعية" حيث ان "من فوائد مسار المصالحة الوطنية، والسلم الاجتماعي بناء الذاكرة الجمعية، اذ يخشى ان يؤدي نسيان التجارب الاليمة الى اعادة انتاجها، حيث ان مما يهدد السلم الاهلي في ليبيا ويهدد مستقبلها هو نسيان الاجيال المقبلة للام المشتركة، فلا تتعظ من غنى التجربة، وتعيد انتاج الماضي، ولذا فان الذاكرة الجمعية تعد مدخلا الى ثقافة مدنية متجددة، اذ لا تقتصر مساوئ غياب الممارسات العيشية، وويلات الحروب من اذهان الناس على الصعيد المعرفي فحسب، بل لها مخاطر على صعيد تكرار التجارب المأساوية ايضا". (زقود 2013، ص 67). وبالتالي فان المصالحة الوطنية الى جانب اسهامها في معالجة مخلفات الصراع تعد بمثابة الموجه لخلق ثقافة بديلة عن ثقافة العنف من خلال التذكير المستمر بمساوئ ذلك الاخيرة.

### المبحث الثاني: المصالحة الوطنية في الحالة الليبية على الصعيد السياسي

تلعب السلطة التنفيذية والتشريعية في المرحلة الانتقالية دور رئيسي في توجيه بوصلة الاهتمام بالمصالحة الوطنية في المراحل الانتقالية، هذا الدور يمكن قياسه من خلال ما تصدره تلك السلطات من قوانين وقرارات تنعكس بالسلب او الايجاب فيما يتعلق بتحديد دور المصالحة الوطنية. خلال مرحلة التحول الديمقراطي من المهم التعرض لا

برز القوانين والقرارات الصادرة بالخصوص ومحاولة تحديد الاطار العام لمسار المصالحة الوطنية من خلال التعرف للجهد التراكمي على المستويين التشريعي والتنفيذي فيما يتعلق بتلك المسألة.

ان الدور الذي تلعبه المصالحة الوطنية في عملية التحول الديمقراطي لم يكن واضحا وجليا في بداية التحول الديمقراطي في الحالة الليبية، ربما تعود عملية الغموض في عدم التأكيد على مسألة المصالحة الوطنية في المراحل المبكرة بعد انهيار النظام الى سوء الاوضاع الامنية وعدم قدرة الدولة على توفير الحماية نظرا لانتشار السلاح بين الافراد والجماعات خارج مؤسسات الدولة في مراحل مبكرة من بداية عملية التحول. على الصعيد السياسي كانت اولى محاولات المجلس الوطني الانتقالي بإصدار قانون رقم 17 لسنة 2012 والمتعلق بإرساء قواعد المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية في بداية التحول الديمقراطي لمعالجة مخلفات الحرب والصراع، وكانت ابرز اهداف ذلك القانون تتلخص في التالي:

- 1- "ترسيخ السلم الاجتماعي".
- 2- "ردع انتهاكات حقوق الإنسان".
- 3- "بث الطمأنينة في نفوس الناس وإقناعهم بأن العدالة قائمة وفعالة".
- 4- "تحديد مسؤوليات أجهزة الدولة عن انتهاكات حقوق الإنسان".
- 5- "توثيق الوقائع موضوع العدالة الانتقالية وحفظها ثم تسليمها للجهات الوطنية المختصة".
- 6- "تعويض الضحايا والمتضررين".
- 7- "تحقيق مصالحات اجتماعية".

بعد حدوث الانتخابات الديمقراطية الاولى في 7/ يوليو/2012 بعد انهيار النظام السابق كان هناك امل ان يعطي المؤتمر الوطني العام المنتخب اولوية واهتماما اوسع لمسألة المصالحة الوطنية، الا ان مسألة المصالحة الوطنية لم تكن من اوليات المؤتمر الوطني على النقيض من ذلك اصدر المؤتمر المنتخب بتاريخ 8/مايو/2013 قانون العزل السياسي والاداري والذي نص على عدم امكانية تولي مناصب قيادية لكل من شغل مناصب عليا في النظام السابق لمدة عشر سنوات (قانون العزل السياسي والاداري 2013).  
واصدر مجلس الوزراء في فترة لاحقة من نفس السنه قرار بإنشاء الهيئة التحضيرية للحوار الوطني وذلك بتاريخ 25 أغسطس 2013 والتي كانت ابرز اختصاصاتها متمثلة في الاتي:

- "العمل على تحقيق الحوار الاطاري الأساسي المؤدي للوفاق الوطني وفقا للثوابت والرؤى الأساسية والاستراتيجية لإيجاد الإطار العام لذلك".
  - "القيام بما يلزم من إجراء الحوارات الاستراتيجية المستمرة حول القضايا الوطنية في الجوانب الأمنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والخدمية للمراحل القادمة".
  - "العمل على أن يشمل الحوار كل الأطراف والفئات والمكونات الوطنية دون تمييز".
  - "الإعداد الجيد للحوار بحيث يكون مبنيا على خطط ومسارات وتعاون لعقد الحوار".
  - "التواصل مع المؤسسات ذات الصلة التي يمكن أن توفر الدعم الفني اللازم للحوار"
- ان تشكيل هذه الهيئة جاء في اطار ترسيخ قواعد المصالحة الوطنية المنصوص عليها في القانون رقم 17 لسنة 2012 والصادر عن المجلس الوطني الانتقالي والتي بدورها لم تنتهي الى نتائج واقعية ملموسة على صعيد المصالحة الوطنية. ثم في وقت لاحق صدر القرار 438 لسنة 2017 والقاضي بتشكيل لجنة تحضيرية لاعداد مشروع المصالحة الوطنية من قبل المجلس الرئاسي في عهد حكومة الوفاق الوطني حيث تلخصت مهام تلك اللجنة في الاتي:
1. إجراء مشاورات وحوار على الصعيد الوطني بشأن المصالحة الوطنية في كافة أنحاء الدولة مع الأطراف المعنية الرئيسية والهيئات الأساسية المنخرطة في المصالحة
  2. "وضع آلية عمل شاملة لمشروع المصالحة الوطنية"
- على المستوى الجزئي نجحت حكومة الوفاق الوطني في اعمال المصالحة الوطنية وحل بعض المشاكل التي ظهرت بين مكونات اجتماعية وقبلية، وذلك من خلال رعاية اتفاقات الصلح الثنائية بين تلك المكونات مثل اتفاق الصلح الذي تم بين تاورغاء ومصراته والذي من خلاله تمكن اهالي تاورغاء من العودة الى مدينتهم، الا ان المشروع المتكامل لا نجاز المصالحة الوطنية لم يتحقق من الناحية العملية.
- وفي مراحل لاحقة وبعد تولي حكومة الوحدة الوطنية والمجلس الرئاسي الناتج عن ملتقي الحوار السياسي في 5 فبراير 2021 اعلن رئيس المجلس الرئاسي تأسيس ما يعرف بمفوضية المصالحة الوطنية دون توضيح اختصاصات ومهام تلك المفوضية وطريقة عملها، حيث ان اولويات السلطات الجديدة كانت تتمثل في تنظيم انتخابات برلمانية ورئاسية في 24 من ديسمبر 2021.

من الناحية العملية لم تشهد عملية التحول الديمقراطي في الحالة الليبية تطبيق مشروع او رؤية متكاملة لعملية المصالحة الوطنية. حتي القرارات والقوانين الصادرة عن السلطات المتعاقبة والتي تم الاشارة اليها في السابق لم تكن موضوعة وفقا لرؤية استراتيجية او تعكس بعدا تراكميا بل كانت في السابق تعكس تصورات ومحاولات محدودة النطاق لا ترتقي ان تشكل مشروع متكامل للمصالحة

### المبحث الثالث: واقع المصالحة الوطنية وانعكاسها على عملية التحول الديمقراطي

من خلال تتبع الجانب السياسي ودوره في تسليط الضوء على مسألة المصالحة الوطنية واهميتها في بناء الركيزة الاساسية التي ستنحصر حولها فلسفة التحول نحو الديمقراطية وانهاء المراحل الانتقالية وبناء الدولة المنشودة من المهم ان يكون هناك محاولة لفهم الدور الذي تلعبه المصالحة الوطنية في تعقيد او تبسيط عملية التحول الديمقراطي وهذا يعد اشارة صريحة لا حدى الفرضيات التي انطلقت منها هذه الدراسة. ان اهتمام السلطات السياسية بمسألة المصالحة الوطنية لم يأخذ طابع العمومية والشمول في طرح مسألة المصالحة الوطنية. فعلى سبيل المثال كان هناك تركيز اكثر على معالجة المشاكل التي حدثت في الفترة ما بين 1969 و2011 بينما قل التركيز على المشاكل الحاصلة في فترة التحول نحو الديمقراطية والتي من شأنها ان تشكل معالجة جذرية لأي خلافات يمكن ان تنشأ حول طبيعة وفلسفة الدولة الجديدة. وبالتالي من المهم الاشارة الى ان هناك جوانب يمكن ان تساهم فيها المصالحة الوطنية في خلق رؤية او تصور مشترك للتحول نحو الديمقراطية. يمكن القول بان غياب اطار متكامل لمصالحة وطنية شاملة ساهم في تشكيل العديد من العقبات التي ساهمة في تأخير نجاح التحول الديمقراطي وانتهاء المراحل الانتقالية، فالسلطات التشريعية والتنفيذية المتعاقبة، انطلاقا من المجلس الوطني الانتقالي 2011 وصولا الى حكومة الوحدة الوطنية والمجلس الرئاسي 2021 تبنت المصالحة في شكل انفرادي وليس في اطار تكاملي وتراكمي. معظم القرارات والقوانين الصادرة من تلك السلطات هي ذات اهداف ومهام متشابهة وعجزت عن تحقيق المصالحة الوطنية بالرغم من طول امد المرحلة الانتقالية على نحو ادي الي ايجاد العديد من الصعوبات الناتجة عن غياب المصالحة الوطنية في المرحلة الانتقالية والتي يمكن تلخيصها في الاتي:

#### اولا: صعوبة بناء الثقة فيما بين المكونات الاجتماعية والاطراف او المكونات السياسية

حيث تعد هذه المسألة من الركائز الاساسية للشروع في عملية التحول الديمقراطي والقبول بما تفرزه الديمقراطية، حيث ان الاخيرة تتطلب وجود ثقة متبادلة فيما بين المكونات الاجتماعية والاطراف السياسية لكي تصبح قواعد الديمقراطية قابلة للتطبيق. ان الخوف من الآخر في ضل غياب التسوية الشاملة تبقي التاريخ والاحداث

التاريخية المؤلمة حاضرة وتشكل شد للخلف لجميع الاطراف للتوجه نحو الديمقراطية والأمثلة في هذا الجانب حاضرة وغزيرة ولعل اخرها تسبب بإلغاء اجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي كان من المزمع ان تعقد 24 ديسمبر من العام 2021

#### ثانيا: تشكل نوع من الولاءات الاولية قبلية ومناطقية

في ظل غياب الدولة وعدم احتكارها لامتلاك ادوات العنف تشكلت جملة من الولاءات الاولية المتنوعة في طبيعتها حيث اصبحت القبلية و المناطقية تعد وسيلة للحماية من المخاطر المحتملة في ظل تراجع دور الدولة في توفير الحماية وعجزها عن تطبيق القانون وتحقيق العدالة. ان مثل هذه الولاءات لا يمكن القضاء عليها الا بعودة الدولة ومؤسساتها للقيام بمهامها على الوجه المطلوب وعلى النحو الذي يعكس المصالح المشتركة لكل المكونات الاجتماعية والسياسية ويقدم ما يلزم لحماية تلك المصالح.

#### ثالثا: عدم القدرة على الوصول الى تصور عام حول فلسفة مؤسسات الدولة المنشودة

ان التحول نحو الديمقراطية يفترض بالدرجة الاولى وجود مؤسسات قوية لا تعكس في فلسفتها اراء وتصورات ومعتقدات طرف واحد فقط وانما تعكس نقطة تحول تلنف حولها كل الآراء الوطنية وتكون وسيلة لبناء الثقة بين كل الاطراف والمكونات وبعيدة عن الشخصنة وخدمة المصالح الضيقة. ان غياب المصالحة الوطنية الحقيقية الشاملة في الحالة الليبية في مرحلة التحول الديمقراطي على المدى القصير والمتوسط ادى الى احداث اختلافات ربما حتي حول طبيعة الدولة ومؤسساتها الامر الذي دفع في بعض الاحيان الى الانسلاخ عن الجانب السلمي على نحو ادي الى تعميق الخلافات.

#### رابعا: عدم التمكن من الوصول الي دستور موحد يحافظ على مصالح المكونات الاجتماعية بشكل متوازن

ان الخلافات بشأن النص الدستوري حول حقوق الاقليات وطبيعة النظام السياسي لم تحسم بعد. وهذه المسألة بطبيعة الحال ادة الى تعقيد عملية التفاعل السياسي في ظل غياب النصوص القانونية الصريحة التي تضمن طريقة الانتقال السلمي للسلطة من الناحية الاجرائية. ان غياب الاطار القانوني التي تتم داخله كل التفاعلات السياسية والقانونية يعكس الى حد كبير الفشل الحاصل على صعيد مسألة المصالحة الوطنية. فاذا سلمنا ان اقرار الدستور هو مسألة توافقية في المقام الاول، يمكن القول ان المصالحة الوطنية تمثل اللبنة الاولى التي يمكن ان يبنى عليها هذا التوافق.

## الخاتمة

ان الحالة الليبية في مسيرتها نحو التحول الديمقراطي تعكس العديد من الدلالات التي تشير الي خصوصية طبيعة التحول الديمقراطي الحاصل بها من جهة، والى اهمية الدور الذي تلعبه المصالحة الوطنية من حيث التأثير في ذلك التحول من جهة اخرى. بالرغم من ان التحول الديمقراطي في الحالة الليبية اخذ الطابع العنيف والذي بدوره انتهى بانهيار النظام السابق، الا ان النوايا المعلنة والتي رسخها الاعلان الدستوري الصادر عن المجلس الوطني الانتقالي في الثالث من اغسطس/ 2011 كانت مؤشر مهم على التوجه نحو تأسيس نظام ديمقراطي. انهيار النظام السابق صاحبه انهيار في مؤسسات الدولة خاصة تلك المعنية بحفظ الامن وبالتالي تشعبت وتشكلت العديد من التحديات الامنية والسياسية والاجتماعية والتي ارتبطت الى حد كبير باستخدام العنف في فترة الصراع. ان مسألة التحول الديمقراطي في الحالة الليبية لم تكن ممكنة الا بعد انهيار النظام والذي بدوره اعتمد على ادارة الدولة بطريقة غير مؤسسية وأحدث انعكاسات خطيرة على مرحلة التحول الديمقراطي في الحالة الليبية والتي تمثلت في غياب الدور الايجابي الذي يمكن ان تلعبه المؤسسات في انجاح التحول نحو الديمقراطية. هذا بدوره ادى الى اضعاف نوع من الخصوصية على طبيعة التحول الديمقراطي في الحالة الليبية، حيث اصبحت تلك المرحلة اقرب من حيث الوصف الى مرحلة اعادة بناء الدولة من جديد من خلال بناء مؤسسات جديدة ذات توجه وطبيعة من شأنها ان تقود لنجاح التحول نحو الديمقراطية، وبالتالي فان التحول الديمقراطي في الحالة الليبية يعاني من غياب الجانب التكميلي او التراكمي لا نجاحه. على العكس من ذلك فان ذلك التحول يمثل خصوصية عالية كونه يجسد منطلق لا عادة بناء مؤسسات ترعى المصالح المشتركة للجميع، وتعد الضامن لنجاح التحول الديمقراطي وترسيخه، وهذا بالضرورة يطرح مسألة اهمية التوافق الوطني الذي بدوره يعد الهدف الاساس للمصالحة الوطنية. حيث ان الاخيرة تهدف في المقام الاول الى تجاوز مخلفات الصراع ذات الجوانب النفسية والمادية والمرتبطة اساسا بالماضي. بالإضافة الى ذلك فإنها تسعى الى تأسيس مستقبل مختلف لا يعكر صفوه ذلك الماضي بالشكل الذي يؤدي الى خلق نوع من التوافق الذي من خلاله تتشكل ارادة مشتركة لتحقيق التعايش السلمي بين ابناء الوطن من خلال تبني سياسات وطنية تؤدي الى قيام مؤسسات ترعى المصالح المشتركة وتساعد على خلق حكومات وطنية. ان واقع تعامل السلطات السياسية المتعاقبة في المراحل الانتقالية مع مسألة المصالحة الوطنية تعكس وجود نوع من القصور او الصعوبات التي تواجه تلك السلطات في طرح وتطبيق مشروع شامل للمصالحة الوطنية. فبالرغم من صدور العديد من القوانين والقرارات بشأن المصالحة الوطنية الا ان الاخيرة لم تتحقق على ارض الواقع. بالرغم من ان تلك القوانين والقرارات تعكس

وجهات نظر محددة للسلطات المتعاقبة وهي تتشابه من حيث الاهداف المنشئة من اجلها، الا انها لم تطبق من الناحية الواقعية باستثناء بعض المعالجات للخلافات بين مكونات معينه داخل الدولة . ان العجز في ايجاد اطار عام وشامل وقابل للتطبيق للمصالحة الوطنية ادى الى العديد من الصعوبات والعقبات في طريق التحول الديمقراطي والذي ادى في نهاية المطاف الى صعوبات في انتهاء المراحل الانتقالية واثّر سلباً على امكانية نجاح التحول الديمقراطي في الحالة الليبية.

### التوصيات

أولاً: طرح موضوع المصالحة الوطنية يجب الا يكون جزئي أو مرتبط برؤية سلطات معينة لفترة زمنية محدودة، بل يجب ان يكون هناك مشروع شامل وتراكمي للمصالحة الوطنية يمكن يشكل خط سير للسلطات المتعاقبة بالشكل الذي يحقق النتائج المرغوبة.

ثانياً: ان اهمال جانب المصالحة الوطنية يتعارض مع طبيعة التحول الديمقراطي في الحالة الليبية الذي بدوره تميز بوجود العنف وبالتالي يجب ان تعطى مسألة المصالحة الوطنية أولوية وأهمية بالغة كونها تجسد الاداة التي يمكن من خلالها تجاوز مخلفات ذلك العنف على الصعيد النفسي والمادي لمختلف الاطراف.

ثالثاً: ضرورة ان تتسم المصالحة الوطنية بالشمول، وذلك بالاهتمام بمعالجة الامور المتعلقة بما خلفه النظام السابق من مشاكل بالإضافة للترسبات الحاصلة بعد انهيار النظام وما استتبعه من مشاكل وخلافات تولد عنها استخدام العنف بين اطراف مختلفة.

### Abstract

The process of democratic transition in Libya provides significant indicators regarding the nature of transition and the role of national reconciliation, and its implications on the long-term. Regardless the fact that the transition toward democracy distinguished by being violent, the declared intention of transitional authority was to build a democratic state, and for that declaration the transition toward democracy was theoretically adopted. The transition in Libya haven't taken gradual path as it was elusive prior to the collapse of Gadhafi regime. In addition to that the nature of change was upheaval which

drove to a complete vanishing of the security and political institutions. Consequently, the process of transition was so hard.

Considering the importance of revealing the disagreements among the political and social components, the massive using of violence during the conflict emphasizes the value of the role of national reconciliation during the transition toward democracy. Moreover, the legislations and decisions which were adopted during that period didn't reflect a comprehensive project of the national reconciliation, and aforementioned constituted risks and challenges led to complications throughout the transitional process.

#### المراجع باللغة العربية

1. أمنة محمد علي. "تحديات التحول الديمقراطي وبناء الدولة في ليبيا." (2013).
2. سارة عبد الله "هل هناك اطراف عربية تقف امام المصالحة الوطنية". 2019
3. شفيق احمد عبدالرحمن ابو حشيش. "البعد السياسي لعملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي: تونس نموذجاً". PhD diss., Batch2, 2014.
4. عائشة عمر. "ما الدور الذي يلعبه المجتمع الدولي في المصالحة الوطنية." , جامعة سبها , 2019.
5. عبد السلام جمعة زاوود" مسار المصالحة الوطنية والسلم الاجتماعي "عمان: دار زهران للنشر والتوزيع, 2013
6. عبدالهادي, نجاح, الفراوي, و أ. مبروكة. "دور الشباب الجامعي في المصالحة الوطنية." PhD diss., 2019.
7. مبروك كاهي. "الممارسة الديمقراطية والرشاد في الحكم وأثرهما على النمو والازدهار الاقتصادي (قراءة في تجربة الهند والبرازيل)." دفاثر المتوسط 3, 127-85: (2016) no. 2
8. مصطفى بلعو "التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية: دراسة حالة النظام السياسي الجزائري 1988-2008" رسالة ماجستير (جامعة، الجزائر كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2008\_2009) نقلا عن وهيبة صالح ص 18

9. وهيبة صالحي. "تقييم مسار التحول الديمقراطي في تونس 2010-2015". PhD diss ., جامعة المسيلة محمد بوضياف, 2015.

الدوريات

1. عمر فرحاتي. "معوقات التحول الديمقراطي في الدول العربية". مجلة العلوم الإنسانية (2008): 137-144.
2. مسعودة مقدود. "التحول الديمقراطي في الوطن العربي بين الواقع والمأمول". مجلة الباحث القانوني 1, no. 1 (2020): 100-123.

المواقع الالكترونية

- 1\_ قانون ارساء قواعد المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية: <https://lawsociety.ly/legislation> 2022-1-22
- 2\_ قانون العزل السياسي و الاداري الصادر عن المؤتمر الوطني العام: <https://lawsociety.ly/legislation> 2022-1-22
- 3\_ قرار انشاء الهيئة التحضيرية للحوار الوطني: <https://lawsociety.ly/legislation> 2022-2-14
- 4\_ قرار رقم 432 لسنة 2017 لانشاء لجنة تحضيرية لاعداد مشروع المصالحة الوطنية: <https://lawsociety.ly/legislation> 2022-2-14
- 5\_ الاعلان الدستوري الصادر عن المجلس الانتقالي المؤقت بتاريخ 2011/8/3 [https://constitutionnet.org/sites/default/files/interim\\_constitution-3\\_aug\\_2011\\_arabic\\_signed.pdf](https://constitutionnet.org/sites/default/files/interim_constitution-3_aug_2011_arabic_signed.pdf)

مراجع باللغة الانجليزية

1. Bermeo, Nancy. "6. Myths of Moderation: Confrontation and Conflict During Democratic Transitions." In *Transitions to democracy*, pp. 120-140. Columbia University Press, 1999.
2. Blanchard, Christopher M. *Libya: Transition and US policy*. Congressional Research Service Washington United States, 2016.
3. Boose, Jason William. "Democratization and civil society: Libya, Tunisia and the Arab Spring." *International Journal of Social Science and Humanity* 2, no. 4 (2012): 310.

4. Castillo, Antonio. "The media in the Chilean transition to democracy: context, process and evaluation (1990–2000)." (2006).
5. El-Katiri, Mohammed. **State-building Challenges in a Post-revolution Libya.** Strategic Studies Institute, US Army War College, 2012.
6. Grifa, Moussa. "The Libyan revolution: Establishing a new political system and the transition to statehood." *Arab Reform Brief* 62 (2012).
7. Kersten, Mark. "Transitional Justice without a Peaceful Transition—the Case of Post-Gaddafi Libya." Center for Research on Peace and Development (CRPD) Working Paper 38 (2015).
8. Lamont, Christopher K. "Contested governance: understanding justice interventions in post-Qadhafi Libya." *Journal of Intervention and State building* 10, no. 3 (2016): 382–399.
9. McFaul, Michael, Amichai Magen, and Kathryn Stoner-Weiss. "Evaluating international influences on democratic transitions: Concept paper." Stanford, CA: Center on Democracy, Development and the Rule of Law 6 (2007): 7.
10. Obadare, Ebenezer. "Democratic transition and political violence in Nigeria." *Africa Development* 24, no. 1 (1999): 199–220.
11. Pataccini, Leonardo. "Media's Role in Transition to Democracy: Estonia and Chile."11\_
12. Radzik, Linda, and Colleen Murphy. "Reconciliation." (2015).
13. Stepan, Alfred, and Juan J. Linz. "Democratization theory and the Arab spring." *Journal of Democracy* 24, no. 2 (2013): 15–30.